

الهيئة العليا للحوار الوطني

المحاماة بالمغرب
رسالة إنسانية
وتحديات جسام

جمعية هيئات المحامين بالمغرب
Association des Barreaux du Maroc

2012 - 1962



نضال مستمر من أجل الحق و الحرية و العدالة

الإطار القانوني

القانون رقم 28.08 والقانون رقم 29.08

بتاريخ 2008/10/20

والذي ينص في مادته الأولى على أن المحاماة:
«مهنة حرة، مستقلة، تساعد القضاء، وتساهم في
تحقيق العدالة، والمحامون بهذا الاعتبار جزء من
أسرة القضاء»

المحيط المهني في أرقام

• العدد:

- حوالي 12000 محام – 5000 منهم انضموا في السنين العشر الأخيرة، حوالي 43%.

التوزيع الجغرافي:

- 17 هيئة لدى 21 محكمة استئناف

• التحملات الاجتماعية:

- يشغل المحامون حوالي 30.000 مستخدم، زيادة على 250 من مستخدمي الهيئات وأغلبيتهم الساحقة هم المعيلون لأسرهم.

التكوين والتكوين المستمر

• المتمرنون:

التكوين التقليدي على مستوى:

- مكاتب المحامين - المحاكم - ندوة التمرين

• الرسميون:

- لا يخضعون لأي تكوين مستمر

• مؤسسة التكوين:

- لم تر النور إلى الآن رغم التوصيف عليها منذ عشرين سنة

في القوانين المنظمة للمهنة.

من مهام المحامين وهيئاتهم

على المستوى المهني

أولاً: تجاه القضاء والمتقاضين:

- تقديم خدمة تعتبر عمومية بالمساهمة في أداء «مرفق العدالة» لمهامه وهو من أهم مرافق الدولة.
- تقديم المساعدة القضائية للمتقاضين بالمجان حتى الآن، في الآلاف من القضايا سنوياً، في انتظار صدور النص التنظيمي المتعلق بها، وتفعيل مقتضياته.
- تقديم المساعدة للمحاكم في شتى المجالات مثلًا طبع الأحكام، وفي كل المناسبات، وفي الكثير من حالات التضامن الاجتماعي.
- تداول أموال المحامين في إطار حسابات الودائع، خدمة للمواطنين وتخليقاً للمهنة.

على مستوى الحقوق والحريات والقضايا الوطنية

- الدفاع من أجل استقلال السلطة القضائية.
- الدفاع من أجل سمو القضاء من مجرد جهاز إلى سلطة قضائية.
- المطالبة بإطلاق الحريات والدفاع في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- المطالبة بإقرار ديمقراطية حقيقية وفصل حقيقي للسلط.
- في المحافل الدولية الدفاع عن القضايا الوطنية وفي المقدمة منها قضية الوحدة الترابية.

من مهام الهيئات تجاه المنتسبين إليها

• التغطية الصحية

- التعاضدية العامة لهيئات المحامين بالمغرب

- الصندوق المستقل للتعويض عند الوفاة

عدد المنخرطين إلى حدود الآن 16622 منخرط ومستفيد

• صناديق التقاعد

- نظامان للتقاعد على مستوى الهيئات

- العمل من أجل إنشاء فدرالية لصناديق تقاعد الهيئات على المستوى

الوطني مستقبلا

• أنظمة التكافل

- إنشاء صناديق تكافل مختلفة

الهاجس الضريبي للهيئات

- بالنسبة للهيئات:
 - محاولة الإخضاع للضرائب على الشركات.
- بالنسبة لمشاريعها الاجتماعية:
 - ذات البعد الاجتماعي والغير الهادفة إلى الربح.

بالمقابل ما هي المكاسب المادية التي توفرها الدولة لهيأة الدفاع

• على مستوى الجمعية:

- الجمعية لا تتلقى أي دعم من أية جهة وطنية كانت أو دولية.

• على مستوى الهيئات:

- لا تتلقى أي دعم سواء في ما يتعلق بالتزاماتها المهنية من قبيل المساعدة في التكوين، أو بالنسبة لأعبائها الاجتماعية.
- مداخيل حقوق المرافعة، الاشتراكات، واجبات الانخراط.

• على مستوى الأفراد:

لا وجود لأية حوافز،

بالنسبة للضرائب مثلا من قبيل إعفاء المبتدئين منهم لمدة معينة،

أو بالنسبة لتخصيص المحامين بنظام ضريبي يراعي خصوصيات المهنة.

أو بالنسبة لإعانة المبتدئين على فتح مكاتبهم

متطلبات التأهيل

• على مستوى التشريع:

- مراجعة قانون المهنة بما يضمن:

توسيع احتكار المهنة، ومراجعة شروط الولوج.

وبما يضمن تمكين الهيئات من موارد لمساعدتها على رفع مستوى التكوين والتكوين المستمر

ومساعدة المبتدئين من المحامين في بداية مشوارهم المهني بإعفاءات ضريبية ونحوها

• على المستوى الاجتماعي:

دعم الدولة للهيئات في أنشطتها الاجتماعية، حتى تتصرف اهتماماتها بصفة أساسية لمهامها الرئيسية.